البطالة في العراق وسبل معالجتها

مثنى مشعان المزروعي

عرضت السياسات الاقتصادية التي مارستها الانظمة السياسية على مدى القرن العشرين الاقتصاد العراقي إلى مشكلات كبيرة عمقت الخصائص السلبية التي اتسم بها منذ عهود التخلف العثماني وقد عجز العهد الملكي من التغلب على البطالة وتجاوزها خلال تغيير وتعديل بنية الاقتصاد الوطني والمجتمع. إذا استمر هذا الاقتصاد من احادي الجانب في اعتماده الكبير على العوائد المالية لصادرات النفط الخام واستخدام القسم الاعظم منها لاستيراد المزيد من السلع الاستهلاكية لاشباع حاجات السوق المحلية وتنمية غير عقلانية في وجهة التصنيع المحلي والبطء الشديد في تنمية القطاع الزراعي وتوفير مستلزمات التقنية لذلك، وتغيير بنية الانتاج وبنية المجتمع الريفي في آن واحد، وكان للحروب التي خاضها العراق دور في استنزاف الموارد المالية دون ظهور نتائج ايجابية ذات تأثير ديناميكي في العملية الاقتصادية التنموية، وادت المصروفات السنوية للدولة العراقية على مدى سنوات طويلة للاغراض العسكرية والاستهلاكية إلى بروز مديونية خارجية عالية جداً لم تكن موجودة سابقا راكمت هي الأخرى ديوناً اضافية لم تدفع بسبب الفوائد السنوية أو ما يسمى بخدمة الدين ثم تفاقمت هذه الديون بسبب ما يراد فرضه على العراق من تعويضات إلى الدول المجاورة التي ساهمت بشكل كبير في نشوب هذه الحروب، لقد استهلكت الحروب ثروة البلاد وحرمتها من ايجاد ثروة تسهم في اغناء الثروة الاجماعية وتحسين الدخل القومي ومستوى دخول الافراد السنوية، كما اسهمت الاثار السلبية الحادة لخصائص الاقتصاد العراقي السلبية المعروفة على حياة المجتمع، ثم جاء صدور قرار الحصار الاقتصادي الذي منع ثم حد من انتاج تصدير النفط. وبالتالي قلص من الايرادات المالية من النفط الخام بنسبة كبيرة جداً، حتى بعد تطبيق قرار " النفط مقابل الغذاء" الذي لم يطبق بعقلانية ومساءلة اقتصادية بسبب موقف الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا في لجنة فحص المواد المطلوبة أو في مجلس الامن الدولي.

لقد تنامت البطالة في العراق يوما بعد يوم وسنة بعد اخرى حتى زادت على ٦٠٪ من اجمالي القوى العاملة في العراق، واصبحت بركانا ملتهباً يهدد بالانفجار في أي لحظة لان عدد العاطلين عن العمل تجاوز خمسة ملايين عاطل، وقد القى هذا البركان بحممه خلال المدة التي تلت الاحتلال ولا يزال يلقي بهذه الحمم. ويضم جيش العاطلين بين صفوفه اصنافاً شتى تشمل كل من ليس له عمل في الاساس أو من فقد عمله لاسباب سياسية أو تعسفية أو من احيلوا للتقاعد قسراً وفي سن مبكرة في مرحلة النظام السابق ، ثم انضم لهؤلاء مئات الالاف بعد ان سرحت ادارة الاحتلال الجيش وموظفي بعض الوزارات.

ومن الاسباب الأخرى التي اسهمت في تفاقم مشكلة البطالة، ما قامت به أيضاً ادارة الاحتلال من محاولة لتطبيق نظام الخصخصة التي تهدف في الاساس إلى تحقيق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة عن طريق زيادة الكفاءة الانتاجية وصولا لرفع حجم الناتج الاجمالي المحلي، لذا فالخصخصة كهدف اقتصادي وطني يجب ان تستند إلى اعتبارات اقتصادية وطنية، وان تتم وفقا لجدول زمني منسجم مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وما يحاول المحتل تطبيقه مناقض للاسس والمبادئ التي تدعو للخصخصة لتصحح من خلالها الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، فالدوافع الكامنة وراء ما يطلق عليه "اصلاحات اقتصادية" لا علاقة لها بتصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، بل ترتبط بشكل مباشر بالخطط الاقتصادية لاحتلال العراق والهيمنة المطلقة على ثرواته النفطية وموارده الطبيعية، وسيطرة الاستثمارات الاجنبية على اسواقه المتميزة بارتفاع الطلب الاستهلاكي والاستثماري، ويدل على ذلك بيع المنشآت الصناعية والشركات التابعة لوزارة الصناعة البالغ عددها (٤٨) شركة و (١٥٠) مصنعاً، كما ان اخطر ما في الاجراءات التي اتخذت ، استنادها إلى وصفات الاصلاحات الاقتصادية والمالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي فشلت في تطبيقاتها العملية في تحقيق اهدافها المعلنة في جميع الدول التي اتبعتها قسراً أو كشروط اولية للحصول على معونات وقروض المؤسسات الدولية، وهذه الوصفات أدت إلى كوارث اقتصادية وسياسية دفعت شعوب تلك الدول ثمنها على مضض .

وبالرغم من عمق الجذور التي فرضت ظاهرة البطالة المتمثلة بالتخلف الاقتصادي من ناحية وضعف موقع العراق في الاقتصاد العالمي من ناحية ثانيةن وفشل جهود التنمية من ناحية ثالثة وآثار ازمة المديونية الخارجية والخضوع لبرامج الخصخصة والتكيف الهيكلي من ناحية رابعة. يمكن معالجة البطالة من خلال تطبيق ما يأتي:

١. استعادة سيادة العراق كاملة، لان الحكومة هي المطالبة بممارسة نوع من التخطيط الاستراتيجي الذي يحفز اقتصاد الدولة للتحرك باتجاه التنمية المتواصلة المصحوبة بالتوظيف الكامل.

٢. اعادة موظفي الدولة المفصولين والمسرحين من وظائفهم إلى مؤسساتهم للاستفادة من خبراتهم المتراكمة في مجال اختصاصاتهم ، وهذا يسهم في الحد من تفاقم البطالة.

٣. اعادة تشغيل المنشآت الصناعية التابعة لوزارة الصناعة وهيئة التصنيع العسكري بعد تحويل خطوطها الانتاجية لانتاج صناعات مدنية يمكن الاستفادة منها في اعادة ما دمره الاحتلال.

٤. عدم السماح بنزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام وتحويلها إلى القطاع الخاص والاجنبي، لانها ستؤدي إلى تسريح اقسام واسعة من العمالة الموظفة والمستقرة في هذه المشروعات.

٥. دعم وحماية وتشجيع القطاع الخاص لاسيما في المجالات كثيفة العمالة ، وان تتناسب المزايا والحوافز المتوفرة له مع حجم ما يوفره من فرص عمل.

ان البطالة اصبحت اشبه ما يكون بكرة الثلج التي تكبر كلما تدحرجت، ويسقتر حجمها عندما تتوقف، وتبدا بالذوبان عندما تتوفر الظروف المناخية المناسبة، فالبطالة اليوم تتفاقم بشكل مستمر ولم تصل حتى الان لمرحلة التوقف كي يبدأ جيش العاطلين بالانحلال، لذلك يجب العمل على ايقافها ومن ثم معالجتها وفق منهجية سليمة.

الممارسات المرفوضة في إدارات مؤسساتنا الصناعية!

حسام الساموك

بغض النظر عما تعانيه المنشآت الصناعية المهمة في العراق من ازمات في الانتاج والتسويق معاً، حيث كانت سياسات الاغراق التي شرعنت لها عملياً الوقائع غير المنضبطة في عمليات الاستيراد حين فتحت الحدود على مصاريعها للمستوردات الاجنبية ذات المواصفات الهزيلة والتقنيات الهشة بلا اية مواصفات نوعية أو ضمانات سلامة الاداء، بما فيها عدم صلاحية المستوردات الغذائية للاستهلاك البشري حسبما اكدته المرجعيات الصحية المعتمدة.

لقد ترافقت مع هذا الواقع المزري الذي عانته المنشآت الصناعية وخاصة ما يندرج منها ضمن الشركات المساهمة للقطاعين المختلط والخاص، ممارسات غير مسؤولة من اطراف العملية الانتاجية المختلفة، وحين اشرنا في أكثر من مناسبة إلى خطورة الممارسات المطلبية المبالغ فيها من قبل القطاعات العمالية وما تلقاه من دعم غير منصف من قبل جهات حزبية لاهداف سياسية بحته، فضلا عن تملق النقابات العمالية لتلك القطاعات لدواع انتهازية واضحة حين انقسمت النقابات إلى اطراف متنافسة عدة، يسعى كل منها لكسب التجمعات العمالية بحساب تبنيها لمطالبها وسلوكياتها بغض النظر عن مدى مشروعيتها.

نقول ان الموقف المنصف من تاثير التصرفات غير المنضبطة من بعض قطاعات العمال، لا تلزمنا في محاباة الطرف الآخر إذا ما استفعل حالة سلبية ما ليقدم على تصرفات تتعارض مع متطلبات السلامة المهنية والاداء الشفاف والسياسات المنضبطة.

من هذه المؤشرات ما عكسته المناقشات الحامية التي تخللتها جلسة الهيئة العامة لشركة الصناعات الخفيفة الاسبوع الماضي والتي كانت منتجاتها إلى مرحلة قريبة عنوانا اخاذاً للمنتج الوطني الرائد، حين كانت مخرجات مصانعها تحظى بثقة المستهلك العراقي ويتزاحم على اقتنائها برغم ان اسعارها تكاد تكون ضعف اسعار المنتجات المستوردة.

لقد كشفت تصرفات ادارة الشركة وخاصة اداء المدير المفوض كما اكدتها طروحات ممثلي العمال، والتي لم يجرؤ المدير المفوض نفسه على دحضها، بل مجرد الرد عليها، ما يستوجب ان تتحمل الجهات القطاعية ودائرة تسجيل الشركات باعتبارها جهة رقابية اهلها قانون الشركات صلاحيات واسعة في مواجهة أي خلل في الاداء، مسؤولية البت في اعادة الحالة إلى ما تستحقه من اداء سليم وسياسات امنية.

لقد اصر ممثلو العمال بعد ما ردد التقرير السنوي عما وفرته الادارة من مواد خام لتعزيز العملية الانتاجية بان مخازن الشركة واقسامها الانتاجية لم تتسلم اية مادة جديدة طوال المدة المشمولة بالتقرير، في حين كان المدير المفوض مقيما بشكل دائم في الأردن متمتعاً بما تتحمله الشركة من نفقات اقامته ومخصصات ايفاده. بل ان الاجراء الغريب الذي اقدمت عليه الادارة بتشويه متعمد للمنتجات الرصينة التي تتمتع بها المجمدات والثلاجات والانماط الأخرى التي تنتجها مصانع الشركة، عندما اقدمت. كما اكد ذلك عمال الشركة في مناقشات الهيئة. على شراء كميات من الثلاجات اللبنانية وادخالها في معامل الشركة وتغيير علاماتها التجارية بالعلامة المعتمدة لصناعات الشركة بما يعد غشاً صناعياً يخرق كل القواعد والثوابت التي تكفلها القوانين والضوابط بل تعد اضراراً متعمداً بسمعة الشركة لما تتمتع به من سمعة نظيفة بين جمهور المستهلكين.

ان هذه التصرفات، وهي تؤشر ما انحدر اليه الاستخفاف بالضوابط والاخلاقيات الانتاجية المعتمدة لا بد ان تجابه باجراءات تكفل الانهاء الكامل لمثل تلك الخروقات والتعامل مع اصحابها بما يضمن صناعة وطنية مكفولة بدفاع مستهلكيها ومؤسساتها المعنية عن رصانتها وديمومة سلامتها.

رئيس جمعية حماية المستهلك العراقية:

نطالب بانزال اقسى العقوبات بحق مستوردي الحنطة الاسترالية المحشوة ببرادة الحديد

ستار الحسيني

بعد المنحى التأريخي الذي انتهجته السوق العراقية عبر سياسة الانفتاح والبدء بتوجهات الاقتصاد الحر، طفت على السطح جملة من الظواهر المدانة التي قد تتسبب في تداعيات خطرة على شتى الصعد اذ دخلت في العراق ابان السنتين الاخيرتين مواد غذائية وكهربائية ومنزلية من مناشئ متعددة ومشبوهة ودخلت مع هذه البضائع مواد غير صالحة للاستهلاك البشري اصلا وقد تصدت ورصدت هذه الظواهر جمعية اقتصادية اسست في ٨/ ٦/ ٢٠٠٣ هذه الجمعية حملت اسم (الجمعية الوطنية لحماية المستهلك في العراق) ولكي نسلط الضوء على مسيرتها خلال العامين المنصرمين كانت لنا هذه الوقفة مع رئيس الجمعية واحد مؤسسيها د. ضياء آل مكوطر .

❖ وكان لا بد لنا من السؤال التقليدي عن مهمات الجمعية

. مهمة الجمعية تتجلى في حماية المستهلك في العراق سواء كان عراقياً ام اجنبياً من كل حالات الغش في النوعية والتزوير في البضاعة والاستغلال الجشع بالاسعار لجميع السلع وخدمات الاستهلاك .

❖ بعد ان عرفنا أهداف الجمعية ما هي الوسائل المتاحة لعمل الجمعية هناك وسيلتان مهمتان في عمل الجمعية وهي مهمة كل الجمعيات المعنية بحماية المستهلك في العالم. الأولى هو الإعلام الذي من خلاله نتمكن من فضح السلع والخدمات المخالفة للمواصفات القياسية والتي تتعارض ومصلحة المستهلك ومن خلالها يمكن أن نذير بكفاءة عملية المقاطعة الشعبية المنتظرة لهذه السلع اما الوسيلة الثانية فهي اجهزة القضاء والذي من خلالها يمكن اقامة دعاوى وفقاً للقوانين النافذة على الشركات أو الجهات والمؤسسات التي تقوم بانتاج وتسويق السلع والخدمات المخالفة.

❖ وهل هنالك دور للجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في هذا الامر؟

. بعد ٩/ ٤ فقدت جميع الاجهزة الرقابية فاعليتها ودورها في متابعة هذه الامور وهي الان مهمشة وتفتقد إلى العديد من الامكانيات والاجهزة اللازمة لممارسة دورها وهذا ينطبق على اجهزة الرقابة التجارية في وزارة التجارة والرقابة الصحية في وزارة الصحة ومثيلاتها في وزارة الصحة وغيرها من الوزارات وهناك حالة وهي ما تسمى محليا بالانفلات البضائعي على الحدود أو المنتجات المحلية والتي تنساب إلى السوق المحلية بلا رقيب ويكون المتضرر فيها هو المستهلك في العراق وهنا يبرز دور الجمعية لحماية المستهلك العراقي من خلال تفعيل دور الاجهزة الرقابية ووضع خطة شاملة بالتنسيق معها وقد خطونا خطوات جيدة في هذا المجال وللجمعية مشاريع ندوات مشتركة حول مسودة مشروع قانون حماية المستهلك مع

مركز ابحاث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد وكذلك مشروع قانون التأمين الصحي وحماية الصناعة الوطنية بالتنسيق مع وزارة الصحة وهذه مشاريع مؤجلة ستكون اولها هي الندوة التي ستقام يوم ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥ في جامعة بغداد في الجادرية.

❖ هل انتم الجمعية الوحيدة في العراق في مجال حماية المستهلك؟

. نعم نحن الجمعية الوحيدة في مجال حماية المستهلك ولنا امتداد قوي من خلال انضمامنا إلى الاتحاد العربي للمستهلك ومقره في العاصمة الأردنية عمان وقد شاركنا في الملتقى الخامس الذي عقد عام ٢٠٠٣ والملتقى السادس الذي عقد عام ٢٠٠٤ حيث حصلنا على العضوية العاملة في هذا الاتحاد ومن المؤمل ان يعقد الملتقى السابع ونطمح ان يكون في العراق وان هذا الاتحاد يضم أكثر من ١٧ دولة عربية ولدينا الان محاولات جادة في الاتحاد الدولي لجمعيات حماية المستهلك ومقره العاصمة البريطانية لندن من اجل الانضمام إلى هذا الاتحاد والاستفادة من خبراته وتجاربه في مجال حماية المستهلك في العالم.

❖ وعلى مستوى المحافظات في العراق هل هناك فروع للجمعية؟

. نعم هناك فرعان احدهما في السليمانية والاخر في البصرة ونطمح إلى ان تكون لنا فروع في جميع محافظات العراق مستقبلا وحسب الامكانيات المتاحة.

❖ نعود إلى الحنطة التي حملت برادة الحديد حيث تم توزيعها عبر الحصة التموينية واثيرت حولها ضجة كبيرة، ماذا فعلتم بهذا الموضوع؟

. ليس موضوع الحنطة هو الوحيد الذي يضر بصحة المستهلك ، العراقي بل هناك مواد في البطاقة التموينية هي الأخرى لا تحمل مواصفات صحية وقد اولينا هذا الموضوع اهتماماً خاصاً لكونه يمثل قوت الشعب الرئيسي وخاصة بالنسبة للطبقات المسحوقة وطالبنا بمواد تموينية تحمل مواصفات الجودة وان موضوع برادة الحديد المحشوة في الحنطة الاسترالية تعكس بشكل واخر المقومات الخطرة التي بلغتها عمليات الفساد الاداري داخل الاجهزة الحكومية والتي يجب ان لا تمر من دون تحقيق شامل يتناسب ومستوى الخطورة لا نزال عقوبات شديدة بحق كل من كانت له يد في هذا الموضوع.

فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي في الاردن

افتتح العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني الجلسة الاولى للمنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في منتجع الشونة الاردني على البحر الميت. يوم الخميس الماضي.

وفي كلمة الافتتاح توقع عبدالله الثاني ان يصدر المنتدى بياناً لدعم الاصلاح النابع من البيئة المحلية في الشرق الاوسط لافتاً النظر الى ان الاردن منخرط بقوة في عملية الاصلاح.

ونبه العاهل الاردني الى ما وصفها بالتحديات العميقة التي تواجه المنطقة لكنه تحدث ايضاً عن فرص مهمة يجب اقتناصها.

بينما اعرب السيد حاجم الحسني رئيس الجمعية الوطنية في العراق عن تفاؤله في توجهات المنتدى وامكانية برمجة مشروعاته بما يعزز اليات التنمية والطموحات في العراق.

وخلال المنتدى اعلنت الولايات المتحدة أنها تنوي تغيير الطريقة التي تتعامل بها مع بلدان الشرق الأوسط بحيث تقوم بدور نشط في مساندة الإصلاحات السياسية والاقتصادية بدءا من المغرب و وصولا إلى أفغانستان.

جاء ذلك على لسان روبرت زوليك نائب وزيرة الخارجية الامريكية في كلمته أمام المنتدي الاقتصادي العالمي المنعقد في الأردن .و أضاف زوليك أن التغيير أخذ ينتشر و يكتسب زخما في المنطقة ولكنه حذر من أن ذلك قد يلقى مقاومة .

وقد توزعت الوفود السياسية والاقتصادية التى تمثل دولاً من الشرق والغرب على ورش عمل بعضها مغلقة من بينها محور حول التحديات التى تواجه العراق.

وعلى صعيد آخر، وصلت الى الاردن في اليوم التالي للملتقى لورا بوش عقيلة الرئيس الامريكي في بدء جولة في منطقة الشرق الاوسط والمشاركة في مناقشات المنتدى الاقتصادي.

وتزمع السيدة الامريكية الاولى القاء كلمة في المنتدى تدعو فيها الى منح النساء في العالم العربي حقوقهن.

وجاء في بيان اصدرته السفارة الامريكية في الاردن بهذه المناسبة ان لورا بوش ستبعث "برسالة امل وتفاؤل حول الحرية في الشرق الاوسط واهمية إشراك المرأة في الحياة العامة."

وقد أظهرت دراسة مسحية أجراها المنتدى الاقتصادي العالمي أن العرب متفائلون بأن عام ٢٠٠٥ سيكون أفضل من سابقه.

وقال ٤٨٪ من المشاركين إن عام ٢٠٠٥ سيكون أفضل من سابقه باستثناء مصر التي قالت نسبة ٣٩٪ فيها إن العام الجاري سيكون أسوأ.

وقال مدير المنتدى الاقتصادي "ما يظهره استطلاع الرأي أن مواطني الشعب العربي على استعداد للتشمير عن سواعدهم والعمل على جعل هذا العالم أفضل إذا ما اتيحت لهم الفرص تحت القيادة المناسبة".

والبحث هو جزء من استطلاع للرأي يجرى على مستوى العالم، وأجراه المنتدى العالمي العام الماضي على أكثر من ٦٠ ألف شخص من أكثر من ٦٠ دولة.

من جانب آخر، قال دبلوماسيون مصريون يحضرون جلسات المنتدى إن بلادهم تحاول "اختطاف" شرف تضييف المنتدى من الاردن.

وقال الدبلوماسيون إن الدورة القادمة من المنتدى ستعقد في مصر مشيرين الى ان حدة التنافس على هذا الشرف يعتبر احد العناصر المساهمة في التوتر الذي شاب العلاقات الاردنية المصرية مؤخرا.

من جانبهم، اكد مسؤولون اردنيون ان مصر تحاول بالفعل الاستحواذ على شرف تنظيم المنتدى وذلك بقولهم إن منظميه يفكرون في تنويع مكان عقده في المستقبل.

ومضى المسؤولون الاردنيون للقول: "سيقرر المنتدى عند انتهاء دورته الحالية عقد الدورات المقبلة في البحر الميت ومصر بشكل دوري."

وكانت اكثر من ١٣٠٠ شخصية سياسية واقتصادية عالمية قد وصلت الى الاردن للمشاركة في اجتماعات المنتدى التي تعقد للمرة الثالثة خارج مكانها التقليدي في منتجع دافوس السويسري.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٦٠	١٤٧٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨